الفصل الثالث
الرؤى السياسية للأقباط في المجتمع المصري

- مقدمة.
- أولاً: قضية التنمية.
- ثانيًا: قضية العدالة الاجتماعية.
- ثالثًا: القضية العربية.
- رابعًا: قضية الديمقراطية.
- خامسًا: قضية المواطنة.
- استنتاجات.

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة:

نحاول في مطلع هذه الدراسة طرح سؤال رئيسي مؤداه هل يمتلك الأقباط خطابًا سياسيًا مستقلاً يشكل أحد روافد الخطاب السياسي في الخطاب السياسي المصري؟ وهل تعتبر جريدة وطني المنبر الذي يتخذه الأقباط للتعبير عن خطابهم السياسي؟ وللإجابة على هذا التساؤل نفرق بين مفهومين أساسيين هما: مفهوم الخطاب السياسي ومفهوم الرؤى السياسية ـ حيث يعبر الخطاب السياسي عن رؤية سياسية واحدة منطلقة من مرجعية فكرية محددة. بينما تتضمن الرؤى السياسية أكثر من موقف سياسي، وكذلك تنطلق من أكثر من مرجعية سياسية، وفي هذا الإطار يؤكد الأقباط على أنهم لا يمتلكون خطابًا سياسيًا خاصًا بهم يستند إلى المرجعية الدينية المسيحية، وإنما يمتلكون رؤى سياسية متعددة تنتمي إلى الخطابات السياسية المختلفة الموجودة على الساحة السياسية المصرية، ومن خلال هذه الرؤية يطرح الأقباط مجموعة من الأدلة والقرائن التي تشكل في مجملها إجابة عن التساؤل الذي طرح في صدر هذه الدراسة.

وأول هذه الأدلة يتمثل في أن هناك انفصالاً ما بين الدين والسياسة في الفكر الديني المسيحي حيث يشير البابا شنودة إلى أنه «ليس هناك شيئًا اسمه المسيحية السياسية.. فالمسيحية ليس فيها تنظيم سياسي وليس لها دعوة سياسية .. هي دعوة روحية في الأساس والكنيسة المصرية تاريخيًا منذ إنشائها تحرص على الصلاة من أجل رئيس الدولة وقياداتها، ونحن ندين بالولاء دائمًا للوطن، وندعو في صلواتنا أن يمد الله رئيس الدولة بروح النصر ويلهمه الحكمة والسداد.. إخلاصنا للحاكم أمر عقدي يوصينا به الكتاب المقدس.. نحن لا يمكن أن نكون معارضة للحكم.. ونحن نرفض المعارضة ونرحب بالحوار واختلاف الآراء وتعدد الاجتهادات من أجل الصالح العام.. هذا هو موقفنا الثابت وأساسه في العقيدة وفي الكتاب المقدس.. وأرجو أن يكون ذلك واضحًا ومفهومًا، والهدف الأول للكنيسة هو أن يعيش الفرد في سلام روحي مع الله، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد

من أن يعيش في سلام مع الآخرين أيا كانت دياناتهم ومذاهبهم؛ لذلك لابد أن تكون هناك علاقة مباشرة بين الفرد والكنيسة وبين الكنيسة والمجتمع، ولا يعني ذلك أن يكون للكنيسة دور سياسي ليس للكنيسة دور سياسي، ولكن لها دور اجتماعي.. والكنيسة تعرف الحدود بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، فلا تتجاوز إلى الدور السياسي، الكنيسة تسهم في التنمية وتنظيم الأسرة والتدريب، وتقدم إعانات للفقراء، وتوفر خدمات صحية وتعليمية فهل هذه سياسة؟»[1].

وفي نفس الإطار الداعي لفصل الدين عن السياسة في المسيحية يؤكد يوسف سيدهم أن «جميع المجتمعات التي ظهرت فيها المسيحية في العصور القديمة عانت من سيطرة وتسلط الكنيسة على السياسة وشئون المجتمع وخاضت صراعات مريرة لفصل سلطة الكنيسة عن سلطة الدولة.. فقد قال السيد المسيح دع ما لقيصر لقيصر.. وما لله لله، وهذا هو النموذج الأمثل الذي قدمه السيد المسيح والفكر الديني المسيحي.. إذن ليس غريبًا أن نؤمن وندعو إلى فصل الدين عن الدولة حتى يتوافر المناخ الصحي السليم لنمو معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان لأن حساسية وقدسية الجوانب الإيمانية في الدين لا تستقيم مع تعايش الرأي والرأي الآخر، ووجود رؤى مختلفة لتيارات مختلفة تسعى لارتقاء مقاعد السلطة ولكل منها برامجه التي يجب أن تتوافر لها فرص عادلة ومتساوية لتطبيقها، فإذا ما وافقنا على انتهاج أيًا من تلك التيارات مبدأ الجمع بين الدين والدولة.. كيف يكون ترجيح رأي أو رؤية لفريق آخر على رأي الدين»[2].

ويؤكد سامح فوزي على أن «الفكر المسيحي يقوم على الفصل بين الدين والدولة، بمعنى عدم الخلط بين السياسة والدين وينعكس ذلك بصورة أو بأخرى في الخطاب القبطي من زاوية المطالبة بالعلمانية أو الدولة المدنية، بمعنى أن تكون الدولة محايدة تجاه أتباع الديانات المختلفة، ولكن دون أن يعني ذلك الإفراط في ملاحقة أو القضاء على التجليات الدينية في الحياة العامة، يمكن ـ كما حدث في تاريخ الحركة الوطنية المصرية ـ أن تتلاقى العلمانية مع الدين في صيغة وطنية جامعة»[3].

وفي إطار تأكيد الفصل بين الدين والسياسة في الفكر الديني المسيحي يؤكد فريتس شتيبات في كتابه الإسلام شريكًا: «أن هناك عدد لا يستهان به من المثقفين المسلمين الذين يتبنون الاتجاه العلماني ويؤمنون بأن على الإنسان في العالم الحديث أن يهتدي في كثير من مجالات العمل والحياة بالأطر الدنيوية العلمانية، ويرى عدد كبير من العلمانيين ألا تناقض بين الدعوة لهذا الاتجاه وبين إيمانهم الشخصي بالإسلام ـ فهم يفصلون مجال الدين عن مجال العلم والعالم، على نحو ما تعلمنا، نحن المسيحيون، أن نفعل منذ زمن طويل»[٤].

ولتوضيح الفرق بين الفكر المسيحي والفكر الإسلامي فيما يتعلق بقضية الفصل بين الدين والسياسة يشير فريتس شتيبات: «أن المسيحية نشأت قبل ستة قرون من ظهور الإسلام ونمت في إطار النظام السياسي العلماني للدولة الرومانية التي كانت تفسح المجال لديانات مختلفة ولا تشترط عليها إلا أن تعطي لقيصر ما لقيصر، أما البنية الاجتماعية لبلاد العرب فقد بقيت العوامل الدينية والسياسية متداخلة ومتشابكة بحيث لا يمكن الفصل بينها، وهكذا أتيحت لمحمد (صلى الله عليه وسلم) الفرصة، واقتضت الضرورة أيضًا أن يجعل من الإسلام نظامًا دينيًا وسياسيًا متكاملاً، وقد تحقق له هذا عن طريق الارتفاع بالإسلام والجماعة الإسلامية «فوق» الوحدات القائمة في بيئته، أي فوق القبائل العربية، كانت الجماعة هي التجسيد الأرضي للدين، وكانت أي محاولة للفصل بينهما. على أساس نظرية الدولتين مثلاً. أمرًا مستحيلاً فقد كان حل الجماعة معناه القضاء على الدين»[٥].

وثاني هذه الأدلة أن الأقباط لا يمتلكون خطابًا سياسيًا مستقلاً عن الخطابات السياسية والأيديولوجية الموجودة داخل ساحة الفكر السياسي المصري وإنما يتبنى الأقباط رؤى سياسية مختلفة فهناك من يتبنى الفكر السياسي الليبرالي أو الفكر السياسي الماركسي أو الفكر السياسي الإسلامي، وهناك من يقف مع الفكر السياسي للسلطة أيًا كان ذلك الفكر، والكنيسة لا تتدخل في توجيه رعاياها لتبنِّي فكر سياسي محدد ولكنها

رؤية خاصة بكل مواطن حسب قناعاته وتوجيهاته، وفي هذا الإطار يؤكد البابا شنودة «أنه ليس للأقباط موقف سياسي واحد.. فهم موزعون على كل الأحزاب بنفس النسب التي يتوزع بها المسلمون.. لا فرق.. فالجميع مصريون.. والكنيسة لا تتدخل في شئون الأقباط السياسية.. لنا موقف واحد غير قابل للمناقشة.. أرض مصر نفتديها، أما الأحزاب والسياسية فليس للكنيسة سلطان على أبنائها في مواقفهم واختياراتهم.. ولكن الكنيسة تحث الأقباط على ممارسة دورهم الوطني بالمشاركة في الاستفتاءات والانتخابات، أما ماذا يقولون فيها فهذا متروك لضمير كل واحد فيهم مثل كل المصريين، والكنيسة لا توافق إطلاقًا على إنشاء حزب سياسي مسيحي.. الأقباط باستمرار يعملون داخل الأحزاب العامة في مصر متعاونين مع إخوانهم المسلمين في العمل السياسي، كما حدث في القديم وكما يحدث الآن.. ولا ننسى أن مسيحيًا كان مرشحًا لعضوية مجلس الشعب على رأس قائمة التحالف الإسلامي ونجح.. ولا مصلحة للأقباط أن يكون لهم حزب سياسي خاص بهم، ولا يمكن عمليًا أن يكون لمثل هذا الحزب نجاح في أية انتخابات، فالمسيحيون لا يحبون أن يعملوا منفردين وهم دائمًا جزء من نسيج المجتمع المصري، وقيام حزب مسيحي يمكن أن ينتهي بنا إلى الفرقة وليس إلى الوحدة الوطنية»[٦].

وثالث هذه الأدلة أن منبر وطني الذي يصنف على أنه لسان حال الأقباط في مصر، والتي ينظر لها على أنها جريدة مسيحية فهي ليست كذلك، حيث يؤكد رئيس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها (وابن صاحب الجريدة) يوسف سيدهم بأنها جريدة ذات صبغة قومية لا علاقة لها بالهوية الدينية ويضيف متسائلاً: «لماذا ينظر إلى وطني على أنها جريدة مسيحية وهي ليست كذلك فقد صدرت وطني في ديسمبر ١٩٥٨ تحمل صبغة قومية وأبوابها متنوعة، لكن بالإضافة إلى ذلك تضمنت الخطاب الديني المسيحي وأخبار الكنيسة المصرية لملء فراغ في الصحافة المصرية في هذا الخصوص، ولكن على طول مشوارها الصحفي لم تتجاوز المساحة المشغولة بالمادة الدينية أكثر من ٢٠٪ من مساحة الجريدة.. إن أرشيف وطني يثبت ويعكس أن أسرة تحرير وطني ومجموعة كتابها لم

يقتصر على الأقباط فقط ولكن من اليوم الأول كانت تجمع الكفاءات الصحفية من المسلمين والمسيحيين باعتبارهم مصريين.. وإذا كانت وطني في نهاية السبعينات تصدت لقضايا هموم الأقباط، وما اعتبرته الجريدة انتقاصًا في معايير حقوق المواطنة يعاني منه الأقباط سواء تشريعيًا في حالة الكنائس أو سلوكيًا في حالة بعض مظاهر الفرز في الحياة العامة، فلم تتبن وطني هذا الملف من منطلق طائفي أو مسايرة للتيارات الطائفية سواء التي ظهرت في مصر أو في الخارج، إنما حرصت وطني دومًا على التأكيد على أن الهدف هو تحقيق المساواة الكاملة بين المصريين وإعلاء مبدأ المواطنة فوق الهوية الدينية.. وإذا كانت وطني تصدت ولا تزال لإلقاء الضوء على التاريخ القبطي والرصيد الحضاري القبطي ومساهمة المصريين الأقباط في جميع مجالات الحياة العامة والمهنية والحرفية فذلك كان لعلاج تهميش هذا الدور وتجاوزه في كل من المقررات المدرسية والبرامج الإعلامية حتى لا تتآكل الذاكرة المصرية في هذا الإطار»[٧].

وآخر هذه الأدلة هي أنه على الرغم من عدم وجود خطاب سياسي قبطي مستقل يشكل رافدًا من روافد الخطاب السياسي المصري إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك رؤى سياسية قبطية تنتمي للخطاب السياسي المصري يجب التعرف عليها، باعتبار أن الأقباط جزء من نسيج المجتمع ولهم ثقلهم وتأثيرهم الفعال داخل الساحة المجتمعية المصرية.

ومن خلال هذه الأدلة والقرائن يطرح الباحث الرؤى السياسية للأقباط من خلال قراءة تحليلية نقدية لجريدة وطني خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٠، وقد قام الباحث بسحب عينة منتظمة من جريدة وطني تمثل شهر من كل عام حيث بدأ بشهر يناير لعام ١٩٩٧، ثم شهر فبراير لعام ١٩٨٨، ثم شهر مارس لعام ١٩٨٩، ثم شهر أبريل لعام ١٩٩٠، ثم شهر مايو لعام ١٩٩١، ثم شهر يونيو لعام ١٩٩٢، ثم شهر يوليو لعام ١٩٩٣، ثم شهر أغسطس لعام ١٩٩٤، ثم شهر سبتمبر لعام ١٩٩٥، ثم شهر أكتوبر لعام ١٩٩٦، ثم شهر نوفمبر لعام ١٩٩٧، ثم شهر ديسمبر لعام ١٩٩٨، ثم شهر يناير لعام ١٩٩٩، ثم شهر فبراير لعام ٢٠٠٠، وبما أن الجريدة أسبوعية فإن عينة كل عام تشكل اربعه إصدارات

وبذلك يكون إجمالي مفردات العينة ٥٦ إصدار في الأربعة عشر عامًا مرحلة الدراسة، وقد اتخذ الباحث من عام ١٩٨٧ نقطة انطلاق لأنه العام الذي بدأت تبرز فيه الروافد السياسية للخطاب السياسي المصري بعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان على تجربة التعددية السياسية والحزبية وهو نفس العام الذي تحالف فيه الإخوان المسلمين مع حزب العمل واتخذوا من جريدة الشعب منبرًا لهم، وتوقفنا عند العام ٢٠٠٠ لأنه العام الذي تم فيه إيقاف جريدة الشعب وتجميد حزب العمل، فخرج الخطاب السياسي الإسلامي من دائرة العمل العلني واتجه مرة أخرى للعمل السري بمباركة النظام السياسي الحاكم.

وقد قام الباحث بتصنيف القضايا التي تناولها منبر وطني المعبر عن الرؤى السياسية القبطية خلال مرحلة الدراسة على النحو التالي:

والجدول التالي يوضح توزيع القضايا التي اهتمت بها جريدة وطني خلال مرحلة الدراسة.

القضايـــــا	ك	٪
١- التنمية الاجتماعية.	١٥	٢٤,٢٪
٢- العدالة الاجتماعية.	١٢	١٩,٤٪
٣- القضية العربية.	٦	٩,٦٪
٤- قضية الديمقراطية.	١٠	١٦,٢٪
٥- قضية المواطنة.	١٩	٣٠,٦٪
المجمـــــوع	٦٢	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق مدى اهتمام الأقباط بالقضايا الرئيسية التاريخية للمجتمع المصري، ويتضح كذلك أولوية كل قضية على القضايا الأخرى.

ومن خلال نظرة أولية للجدول يمكن القول أن هناك قضيتين أساسيتين من قضايا المجتمع المصري التاريخية قد خرجت عن اهتمام الأقباط، أو يمكن القول أنهم استخدموا معها آلية الإزاحة، وهما قضيتا الاستقلال الوطني والأصالة والمعاصرة، وحلت قضية

جديدة لم تكن من ضمن أولويات الخطابات السياسية المصرية خلال مرحلة الدراسة وهي قضية المواطنة التي جاءت في مقدمة اهتمامات الأقباط السياسية بنسبة ٣٠,٦٪ من عينة الدراسة، حيث جاءت هموم الأقباط وانتقاص حقوق المواطنة على المستوى التشريعي والسلوكي في مقدمة القضايا التي أثارها الأقباط من خلال منبر وطني، حيث رفض الأقباط مظاهر الفرز التشريعي فيما يتعلق ببناء الكنائس ومظاهر الفرز الاجتماعي في الحياة العامة، ثم جاءت قضية التنمية الاجتماعية في المرتبة الثانية من حيث الأولوية بنسبة ٢٤,٢٪ من عينة الدراسة. وقد كان للأقباط رؤية واضحة في هذا الإطار حيث تبنى الأقباط من خلال منبر وطني موقفًا ليبراليًا ينادي بتنمية مستقلة معتمدة على آليات السوق وبعيدة عن التنمية الاقتصادية الموجهة والتي تسيطر فيها الدولة على مقدرات الاقتصاد الوطني، ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٩,٤٪ من عينة الدراسة، وقد جاء الاهتمام بهذه القضية لإبراز مظاهر عدم المساواة بين الأقباط والمسلمين داخل المجتمع المصري ونادى الأقباط بضرورة المساواة في كل حقوق المواطنة بينهم وبين المسلمين، وهذا لا يعني عدم اهتمامهم بالأشكال الأخرى للعدالة الاجتماعية ولكن هذا الشكل كان الأبرز والأوضح لديهم. ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الرابعة بنسبة ١٦,٢٪ من عينة الدراسة، وقد يعود تراجع الاهتمام بقضية الديمقراطية إلى ذلك الفصل الذي يدعو له الفكر الديني المسيحي بين الدين والسياسية والذي يجعل اهتمام الأقباط ينصب بالدرجة الأولى على القضايا ذات المدلول الاجتماعي أكثر من الاهتمام بالقضايا السياسية المباشرة، وأخيرًا جاءت القضية العربية بنسبة ٩,٦٪ من عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى اهتمام الأقباط بالشأن الداخلي أكثر من التركيز على الشأن الخارجي، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أن إصلاح الشأن الداخلي له الأولوية على إصلاح الشأن الخارجي.

وبعد أن قدم الباحث تصنيفًا للقضايا التي اهتم بها الأقباط من خلال منبر وطني، يسعى الآن إلى تقديم قراءة لكل قضية من خلال المقالات والأعمدة الصحفية التى شكلت عينة الدراسة.

أولًا: قضية التنمية الاجتماعية:

لقد اتخذ الأقباط موقفًا محددًا من قضية التنمية الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي، حيث عبر منبر وطني عن هذا الموقف المتمثل في تدعيم الإصلاح الاقتصادي وفقًا لآليات السوق الرأسمالي ووفقًا لتعليمات صندوق النقد الدولي، حيث نادى الأقباط بضرورة بيع القطاع العام الذي استشرى فيه الفساد والاتجاه نحو خصخصة شركاته ومؤسساته الخاسرة. وطالبت بضرورة توسيع نطاق النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها القطاع الخاص، ورفض الأقباط سياسة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكية، وكذلك المنح والقروض التي نحصل عليها دون مراقبة لطرق صرفها حيث تتجه لأنشطة ومشروعات استهلاكية دون الأنشطة والمشروعات الإنتاجية، هذا وقد أرجع الأقباط فشل برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي إلى الزيادة السكانية التي تلتهم كل عائدات التنمية.

وفي إطار تأكيد الأقباط على ضرورة بيع القطاع العام والاتجاه نحو آليات السوق وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص يشير صليب بطرس إلى أن «العلاج الحقيقي يتلخص.. في أن تصاغ من جديد فلسفة القطاع العام وتوضع في هدى هذه الفلسفة معايير محددة لما يجب أن يبقى داخل إطارها من مشروعات وما يخرج عن هذا الإطار، ويوضع لهذا الأخير برنامج زمني للتخلص منه إلى القطاع الخاص، وما عدا ذلك من معايير كالتي يتداولها بعض الكتاب مثل تحقيق الربح من عدمه أو مشروعات تابعة للمحافظات أو مشروعات مشتركة بين القطاع العام وقطاع الاستثمار هذه المعايير وغيرها لا يؤدي اتباعها إلى الوصول للهدف»[٨].

ويؤكد نفس الكاتب في موضع آخر على أهمية القطاع الخاص فيشير إلى أن «النمو الاقتصادي في المستقبل القريب.. سوف يتوقف بصورة كبيرة على قدرة مصر على خلق مناخ اقتصادي يفضي إلى تنشيط القطاع الخاص»[٩]، ويؤكد في موضع ثالث على «أن رجال الإنتاج في مصر من القطاع الخاص هم الأمل في تحقيق نجاح خطط التنمية من

خلال توسيع قاعدة الاستخصاص أي نقل ملكية بعض مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص»[١٠].

وفي إطار رفض الأقباط لسياسة الانفتاح الاستهلاكي ورفض المنح والقروض التي تصرف في هذا الاتجاه يشير صليب بطرس إلى «أن مصر منذ بداية سياسة الانفتاح الساداتي انطلقت في سباق الاستهلاك وشجعها على ذلك جميع الدول التي لها مصلحة في تصدير منتجاتها إلى مصر، وفي سبيل ذلك قدمت هذه الدول صاحبة المصالح سلسلة القروض لكي تمكنها من شراء سلع غير ضرورية.. وفي هذا المقام أطرح اقتراحًا للبحث لإيقاف ما قد يحدث من جديد في الإسراف في مجال الديون الخارجية، ويتلخص هذا الاقتراح في تشكيل لجنة مصغرة ممن عرفوا بالنزاهة والكفاءة تكون مهمتها بحث القروض قبل الموافقة في ظل قواعد ومعايير محددة تستند إلى مدى حاجة الاقتصاد الحقيقية والشروط بما فيها طريقة السداد وغيرها، وثمة اقتراح أخر هو اتباع كل الوسائل للدعوة إلى الحد من الاستهلاك وإيقاف كل ما من شأنه أن يحض عليه»[١١].

وفي دعوة صريحة لترك الاستهلاك والاتجاه إلى التصدير وباستخدام آلية القياس على الخارج يؤكد صليب بطرس على أن «الدعوة إلى زيادة حقيقية للتصدير يجب أن تبدأ .. بإقامة صناعات وزراعات تخصص منتجاتها للتصدير وحده دون الاستهلاك المحلي كما يحدث في كوريا الجنوبية وبعض بلاد جنوب شرق آسيا، وكما فعلت اليابان إبان نهضتها الاقتصادية في أوائل القرن التاسع عشر»[١٢].

وفي إطار تأكيد الأقباط على أن فشل مشروعات التنمية يرجع إلى الزيادة السكانية يشير صليب بطرس إلى أن «أهم مشكلات استثمارات التنمية هي التكدس السكاني وما تعانيه منه اقتصاديات البلاد»[١٣].

ويشير كذلك إلى أن «الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تجتاح البلاد وما صاحبها من ضيق الأرزاق نتيجة زيادة العباد عما تتسع له البلاد»[١٤]، ويؤكد أيضًا أن «السيطرة على

مستوى الأسعار يتطلب السيطرة على زيادة السكان في المدى الطويل، وقد أدرك الرئيس مبارك هذه الحقيقة فلم يترك فرصة واحدة تمر دون أن ينبه إلى مخاطر عدم ضبط النسل وتحديده، ومع ذلك فإن السكان في زيادة مستمرة وبمعدلات متسارعة حتى بلغت الزيادة وحدها في فترة قصيرة ما يربو على ثلاثة عشر مليون نسمة»[١٥].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية التنمية أنهم يقومون بمهادنة وتأييد سياسات الدولة التنموية والتي تسعى لبيع القطاع العام والاتجاه نحو آليات السوق وتعزي أي فشل في الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاجتماعية إلى زيادة السكان التي تقضي على الأخضر واليابس.

ثانيًا: قضية العدالة الاجتماعية:

لقد جاءت قضية العدالة الاجتماعية ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط وعبروا عنها عن طريق المنبر الوطني الذي اتخذ موقفًا واضحًا في المطالبة بالمساواة خاصة بين المسلمين والأقباط في حقوق المواطنة، وحاول الأقباط إبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين على مستويات مختلفة بدأت بالمستوى التشريعي والقانوني وانتهت بالمستوى السلوكي والحياتي، وبذلك يكون الأقباط قد تبنوا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية لم يستطيعوا تجاوزه إلا في حالات نادرة.

وفي إطار محاولة الأقباط لإبراز مظاهر عدم المساواة بينهم وبين المسلمين يشير أقباط المهجر بأوروبا إلى «الاضطهاد المنظم لحرمان الأقباط من التعيينات في الوظائف والترقيات، وقصر الوظائف القيادية على المسلمين فقط، وما تعيينات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات القابضة التي صدرت أخيرًا سوى دليل واضح على ذلك، وكذا عدم السماح لهم ببناء وإصلاح دور العبادة، إذ أصبح إصلاح دورات مياه الكنائس متوقفًا ومتعطلاً لحين الحصول على قرار جمهوري تطبيقًا للخط الهمايوني، وهذه مهزلة المهازل ووصمة في جبين الدولة في القرن العشرين»[١٦].

ولإبراز أشكال أخرى من عدم المساواة يشير سليم نجيب إلى «أن الأوقاف الأهلية ألغيت سنة ١٩٥٣ واستبقت الأوقاف الخيرية وانصبت الخيرات في الأوقاف الأهلية وأنشئت هيئة الأوقاف المصرية التابعة لوزارة الأوقاف لتدير الأوقاف الخيرية الإسلامية دون أن تتغير بشروط الواقفين، كما أنشئت هيئة الأوقاف القبطية لتشرف على الأوقاف الخيرية القبطية. ومنذ عام ١٩٦٨ أخذت هيئة الأوقاف المصرية تستولى على أوقاف الأقباط وحتى يومنا هذا لم تعد الأوقاف القبطية للأقباط ولابد من ضرورة حل هذه المشكلة في الإطار القانوني الوطني.. هذا ويشعر الأقباط بأنهم لا يتمتعون بتكافؤ صحيح في فرص التعليم، فالأزهر يمول من ميزانية الدولة وهذا حق لكن المعاهد الدينية القبطية لا تحظى بإعانة من المال العام هذا إلى أن الأزهر لم يبق محصوراً في كلياته التقليدية بل شمل المدارس والمعاهد والكليات المتخصصة في الطب والهندسة وليس لغير المسلمين بطبيعة الحال أن يلتحقوا بها.. كما أن هناك تضييق على الأقباط في الالتحاق بمدارس ومعاهد المعلمين والمعلمات في الاختيار للبعثات المتخصصة بالخارج وفي القبول ببعض أقسام الكليات العلمية بالجامعات وفي الكليات العسكرية.. هذا إلى جانب استبعاد الأقباط من بعض أجهزة الدولة. فلا يكاد الأقباط يعدون على أصابع اليد الواحدة في مجموع عمداء الكليات الجامعية ورؤساء أقسامها والسفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية والمحافظين في المحافظات كما أن نسبة المعينين منهم في مجلس الشعب قد انخفضت إلى النصف بين عقدي الستينات والتسعينات (من ١٠ إلى ٥ أعضاء)، إن الواقع المعاش أن الأقباط يعاملون الآن من حيث الوظائف العامة كمواطنين من الدرجة الثانية غير مؤتمنين على مصالح الدولة مثل مواطنيهم، هذه بعض هموم الأقباط وهي هموم تمس حقوق المواطنة»[١٧].

ويضيف يوسف سيدهم مظهرين آخرين من مظاهر عدم المساواة بين المسلمين والأقباط يتمثل الأول في «مسألة إذاعة قداس الصلاة القبطي من إحدى الكنائس صباح الأحد من كل أسبوع.. فقد كثرت الشكاوى التي تصلنا من الأقباط متألمة لقصر هذه الإذاعة على القنوات الموجهة التي يصعب جداً التقاطها بنقاء محلياً وبالتالي تكون عملية

الاستقبال والمتابعة للقداس معاناة مؤلمة.. أما الثانية فهي مسألة المناسبات والأعياد القبطية المسيحية، فهناك القرارات التي تنظم إجازات المسيحيين في أعيادهم وتعطيهم الحق في الانقطاع عن الدراسة أو العمل، ولكن دائمًا ما يتعرضون للتعسف في تطبيق هذه القرارات وكثيرًا ما نجد أننا مضطرون لأن نرفع التماسًا إلى أحد السادة المسئولين لعدم ترتيب امتحانات للطلبة في أيام الأعياد المسيحية أو لعدم تكليف الأقباط بمهام رسمية في أعمالهم أيام تلك الأعياد.. ولكن لماذا هذه الحساسيات والالتماسات؟ لماذا لا تكون هذه المناسبات إجازات رسمية على مستوى مصر كلها؟ إنها آمال قبطية تطفو على السطح من أعماق النفس، والأمل أن تسمو فوق الحساسيات وتجد طريقها إلى التحقيق فتكون مصر بحق لكل المصريين»[١٨].

ويشير نفس الكاتب في موضع آخر إلى عدم المساواة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية حيث يؤكد على «سياسات الفرز والتهميش التي تتبعها الدولة إزاء الأقباط في مجالات المشاركة السياسية والتمثيل النيابي والمجالس المحلية.. حيث يحجم الحزب الحاكم المهيمن على الساحة السياسية عن ترشيحهم ضمن قوائم مرشحيه في الانتخابات البرلمانية، فالأقباط الذين سجل لهم العصر الليبرالي في النصف الأول من القرن العشرين موقفهم الوطني المشرف حين رفضوا تقديم هويتهم الدينية، على هويتهم المصرية أصبحوا الآن مرفوضين من الحزب الحاكم لأجل هويتهم الدينية، والأقباط الذين رفضوا تحديد نسبة مئوية تخصص لهم ضمن مقاعد البرلمان وقالوا أنهم تحت المظلة المصرية وحدها يثقون أن الناخب المصري سوف يرسل إلى البرلمان عددًا منهم يفوق أي نسبة تعطى لهم مسبقاً . نجدهم الآن وكأنهم يتسولون المشاركة في تسيير شئون بلدهم!! ولم لا؟ ألم يطلع علينا عباقرة الحزب الحاكم السياسيون ليبرروا خلو قوائم الحزب من مرشح قبطي واحد بمقولة أن الأقباط لن يفوزوا في الانتخابات!! والمأساة أنهم لم يدركوا خطورة تلك المقولة وما ترسخ عنها في أذهان العامة والجهلاء من مواقف الفرز والتهميش والاستبعاد التي تنتهجها الدولة عن طريق حزبها الحاكم»[١٩].

ولإبراز أهمية التشريعات والقوانين في تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين المواطنين يؤكد سامح فوزي على أن «تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين إحدى وظائف الدولة ومعيار التفرقة المتقدمة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، وحتى تضمن الدولة المساواة لكل مواطنيها تسن تشريعات تحقق المساواة بين الجميع بصرف النظر عن الاختلاف في النوع أو الدين أو العرق وتطبق هذه التشريعات على نحو يحقق المساواة ويبعد شبح التفرقة.. ونحن في مصر لدينا ترسانة من القوانين أو غابة من التشريعات التي تحتاج إلى تنقية وتنقيح وتطوير حتى نبقي على الملائم منها ونستبعد غير الملائم، تحمل هذه القوانين صورًا للتفرقة بين المواطنين على أسس مختلفة وهناك كم من الممارسات الإدارية «غير الحصيفة» التي تخل بالمساواة بين المواطنين بشكل صارخ.. وإذ ظل الحال على ما هو عليه فمن غير المستبعد أن نواجه كوارث إنسانية مثل مأساة الكشح»[٢٠].

وإذا كانت قضية عدم المساواة بين المسلمين والأقباط قد استحوذت على النصيب الأكبر من معالجة الأقباط لقضية العدالة الاجتماعية إلا أنهم قد أشاروا في مواضع قليلة إلى العدالة الاجتماعية بمفهومها الأوسع حيث أكد صليب بطرس أن «العدالة المتصلة بالسلام الداخلي تتطلب المساواة بين الناس من جانب الهيئات المسئولة في كل مناحي الحياة كما تستلزم الوصول بالتفرقة بسبب العرق أو الانتماء الطبقي أو العقيدة إلى أدنى مستوى لها، فلا أشق على نفس المرء من أن يحس بالغبن الملقى عليه دون سبب واضح»[٢١].

يتضح من خلال عرض موقف الأقباط من قضية العدالة الاجتماعية أنهم استخدموا مفهومًا ضيقًا للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا دائمًا على المساواة بين المسلمين والأقباط وحاولوا إبراز مظاهر الفرز الاجتماعي التي تحدث للأقباط داخل المجتمع المصري، وفي نفس الوقت استخدموا آلية الإزاحة فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى لمفهوم العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: القضية العربية:

جاءت القضية العربية في مرتبة متأخرة ضمن أولويات القضايا التي تناولها الأقباط

ولم يعط منبر وطني مساحة كبيرة من أجل الاهتمام بهذه القضية، على عكس المنابر السياسية والحزبية المختلفة، التي أعطت مساحة كبيرة لمعالجة القضية العربية، وعلى الرغم من الاهتمام الضعيف بالقضية العربية من قبل الأقباط إلا أنه يمكن القول أن موقف الأقباط من هذه القضية جاء مؤيداً للنظام السياسي المصري في مواقفه وقراراته تجاه القضية العربية. حيث أشاد الأقباط بموقف مصر المشرف في حرب الخليج الثانية والذي أكسب مصر مكانة كبيرة على المستوى الدولي، كما أشادوا بموقف مصر الريادي تجاه مناصرة القضايا العربية، ومحاولة وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك، وأكد الأقباط على ضرورة تمسك الأطراف العربية بالاتفاقات السلمية مع العدو الصهيوني رغم مواقفه المتشددة والمتحجرة.

وفي إطار الإشادة بموقف مصر أثناء حرب الخليج يؤكد أنطوان سيدهم «أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي واجتماع نادي باريس لتخفيض ديون مصر وجدولتها مع إعطاء فترة سماح لمصر تربو على الخمس سنوات، كل ذلك بعد مباحثات ومفاوضات استمرت سنوات طويلة تعثرت في الكثير من مراحلها، حتى قامت أزمة الخليج ووقفت مصر فيها موقفًا قويًا ومشرفًا مع الشرعية والحق مما رفع أسهمها في المجتمع الدولي وخصوصًا بين الدول الغربية، التي ساندتها في مفاوضاتها الأخيرة مع صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى قبوله أن تقوم مصر بالإصلاح الاقتصادي على مراحل نظرًا للظروف الاجتماعية التي تمر بها»[٢٢].

أما بالنسبة للإشادة بالموقف المصري في دعم ومناصرة الأطراف العربية والسعى لإعادة الوئام العربي وإقامة وحدة عربية فيشير سامح فوزي إلى أن مصر «تناصر الطرفين السوري والفلسطيني في المفاوضات مع إسرائيل وتطالب بضرورة رفع أو تخفيف الحصار عن الشعب العراقي، وتسعى لتسوية أزمة لوكيربي، وتحاول مصر كذلك وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ولعل سعي مصر الدؤوب لإعادة الوئام العربي وتصفية الخلافات العربية، ومحاولة إقامة سوق عربية

مشتركة يثبت صحة ما نقول.. إن كل هذه التوجهات الثابتة للسياسة المصرية هي محاولة من مصر لأن تحافظ على دورها الريادي في النظام الإقليمي العربي، وتثبيت أقدامها في أي ترتيبات جديدة في الشرق الأوسط؛ ولذلك فإنه مع إدراك مصر لأي عوامل تهدد دورها الريادي يحدث ما يشبه الاستنفار في السياسة المصرية»[٢٣].

وفي دعوة الأقباط لتوحيد الموقف العربي والاتجاه به نحو السلام والبعد عن التحالفات التي تؤدي إلى سكون الموقف العربي يؤكد سامح فوزي «أن السياسة العربية الإقليمية تضم دائرتين الأولى دائرة المؤمنين بالحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي والداعين للتفاوض مع إسرائيل وتكونت هذه الدائرة من دول المواجهة أو كما سميت بـ (دول الطوق) وهي سوريا ولبنان والأردن ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكانت ولا تزال المبادرة السلمية لهذه الدول مؤيدة من أقطار الخليج، أما الدائرة الثانية فتشكلت من الدول الرافضة للصلح مع إسرائيل وهي العراق وليبيا والسودان، ومع مرور خمس سنوات على مبادرة مدريد للسلام لم تنكسر هذه الدوائر رغم المياه الكثيرة التي جرت بالمنطقة إذ ظلت دائرة التحالف كما هي.. وظلت دائرة الساعين للسلام دون تغيير جذري.. هذا الركود النسبي في حركة الدوائر العربية جعل ترتيب العلاقات بالمنطقة يتم بشيء من السكون ولا نقول الاستقرار»[٢٤].

وفي محاولة تأكيد الأقباط على ضرورة استمرار النضال السلمي مع إسرائيل يؤكد سامح فوزي «أن تمسك الأطراف العربية بضرورة تنفيذ الاتفاقات دون تعديل هو أهم أوراق النضال السلمي في الأيدي العربية ولا يستطيع طرف ـ أيًا كان ـ أن يجادل حولها.. الالتزام بالاتفاقات وطرح رؤية عربية موحدة في القمة الاقتصادية القادمة سوف يسفر عن حدوث نقله في المواقف الليكودية المتحجرة!»[٢٥].

من هنا يتضح مدى تأييد الأقباط لحل القضايا العربية وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي من خلال مائدة المفاوضات وهو ما يعني تطابق وجهة نظر الأقباط مع وجهة النظر السياسية التي ينتهجها النظام السياسي المصري منذ مطلع السبعينات وحتى الآن.

رابعًا: قضية الديمقراطية:

لقد جاءت قضية الديمقراطية في مرتبة متأخرة ضمن أولويات القضايا التي اهتم بها الأقباط، وقد أرجعنا ذلك إلى طبيعة الفكر الديني المسيحي الذي يدعو إلى فصل الدين عن السياسة، وعندما حاول الأقباط من خلال منبر وطني معالجة قضية الديمقراطية فإنهم قد ركزوا على بعض أبعادها، وقاموا باستخدام آلية الإزاحة مع الأبعاد الأخرى للديمقراطية. وبالنسبة للأبعاد التي ركز عليها الأقباط فقد جاءت حرية الرأي في المقدمة باعتبارها القاعدة والأساس للديمقراطية، وأكد الأقباط على الحرية التي منحها النظام السياسي المصري حيث استخدموا آلية القياس على الخارج لكي يبرزوا أن النظام القائم يمنحنا هامشًا كبيرًا من الحرية والديمقراطية، وركز الأقباط كذلك على بعد المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات العامة ودعوا أحزاب المعارضة للمشاركة الفاعلة وطالبوا بانتخابات حرة ونزيهة، ووجهوا نداءات متعددة للأقباط من أجل المشاركة في الانتخابات، وفي مقابل ذلك الاهتمام قام الأقباط بإزاحة الأبعاد الجوهرية الأخرى للديمقراطية مثل تداول السلطة وتعديل الدستور وقانون تشكيل الأحزاب وقانون الطوارئ، بل إنه فيما يتعلق بتداول السلطة وتوقيتها ففي الوقت الذي طالبت فيه كل القوى السياسية المعارضة على الساحة المصرية بعدم التجديد لفترة رئاسة ثالثة لمبارك كان الأقباط - ومن خلال منبر وطني - قد فتحوا ملفًا يدعو إلى ضرورة التجديد وهي دعوة غير مباشرة لعدم تداول السلطة.

وفي إطار تأكيد الأقباط على حرية الرأي والديمقراطية التي منحها النظام السياسي يشير صليب بطرس إلى «أن عصر مبارك هو عصر حرية التعبير عن الرأي، عصر الديمقراطية الحقيقية، فاطرحوا الخوف ظهرانيكم يا قوم»[٢٦].

وفي نفس الإطار يؤكد أنطوان سيدهم «إن أهم ما أعطاه الرئيس مبارك للشعب المصري هو حرية الكلمة، ففتحت الصحف صفحاتها للرأي الحر في أي اتجاه كان،

ويحضرني في هذا المجال الموقف الرائع الذي وقفه جلادستون رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم البريطاني، عندما وقف أحد نواب المعارضة وهاجم الحكومة بقوة وعنف، فهاج عليه نواب الحكومة لإسكاته، هنا صعد جلادستون إلى المنصة وأطلق قولته الشهيرة موجهًا إياها إلى النائب المعارض أنا أختلف معك في الرأي لكني أحارب لأخر قطرة في دمي من أجل حريتك في الدفاع عن رأيك، هذه هي القاعدة والأساس للديمقراطية الحقة وهي احترام رأي الآخرين وإعطائهم حرية الدفاع عن وجهة نظرهم وهي سبب تقدم هذه الشعوب وازدهارها»[٢٧].

وفي إطار الدعوة للمشاركة السياسية الفاعلة للأحزاب السياسية في الانتخابات العامة والمطالبة بانتخابات ديمقراطية ونزيهة أكدت وطني «أن أحزاب المعارضة الأساسية أعلنت قرارها بخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة.. ولا شك أن قرار أحزاب المعارضة خوض الانتخابات والمشاركة فيها يعد أمرًا صائبًا، ويصحح الخطأ الفادح الذي ارتكبته من قبل عندما قررت مقاطعة الانتخابات، كاحتجاج على عدم وجود الضمانات الكافية وعدم الاستجابة لمطالبها بشأن الانتخابات، فقد عانت كثيرًا بسبب قرارها غير المدروس، وكانت هي نفسها الضحية الأولى لهذا القرار، فلم تمثل في مجلس الشعب، وبالتالي أصبح وجودها هامشيًا، واتسمت ممارساتها السياسية بعدم الفاعلية وأصيبت في مقتل لعدة سنوات.. وحسنًا فعلت الحكومة عندما أعلنت أن الانتخابات القادمة ستكون ديمقراطية ونزيهة، ولعلنا يمكننا أن نطالبها بالمزيد من الإجراءات العملية التي يمكنها أن تسهم في تعميق المشاركة الديمقراطية والوعي السياسي بأن تخصص جزءًا من برامج التليفزيون لإلقاء الأضواء على الانتخابات القادمة وأهميتها، وعلى مواقف الأحزاب المختلفة من القضايا السياسية الأساسية داخليًا وخارجيًا وبيان أهمية التعددية السياسية في البناء الديمقراطي للدولة، ودعوة الجماهير بفئاتها المختلفة للتخلي عن سلبيتها بالمشاركة الواعية المخلصة»[٢٨].

وفي محاولة وطني حث الأقباط على المشاركة السياسية يشير يوسف سيدهم أنه «عندما تعرضنا لموضوع الانتخابات والدور الوطني المتوقع من المصريين عمومًا ومن الأقباط على وجه الخصوص، حذرنا من مغبة السلبية وعدم المشاركة ودعونا إلى ضرورة الفصل بين وجود المرشح القبطي وبين التواجد القبطي في ساحة الانتخابات، فهما أمران غير مرتبطين ببعضهما البعض، والواجب على الأقباط أن يبحثوا بتدقيق عن العناصر الوطنية المخلصة بين المرشحين ويناقشوها في برامجها ويتعرفوا على رؤيتها للمشاكل الراهنة. خاصة الهموم القبطية. وكيفية طرح الحلول السليمة لها حتى إذا ما اطمأنوا إلى هذه العناصر بادروا بإعطائها أصواتهم الانتخابية.. وبذلك تتحقق المشاركة الإيجابية للأقباط كمبادرة أساسية لخلق وزن انتخابي للصوت القبطي يفرز بدوره ترحيبًا سياسيًا بالمرشح القبطي في المستقبل»[٢٩].

وفي إطار دعوة الأقباط غير المباشرة لعدم تداول السلطة على الرغم من أنها أحد الأبعاد الأساسية للديمقراطية وفي مخالفة صريحة مع كل القوى السياسية الموجودة على الساحة المصرية والتي طالبت بعدم ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة، فقد طالب الأقباط بضرورة التجديد لفترة رئاسة ثالثة من أجل استمرار الإنجازات، وفي ذلك يشير أنطوان سيدهم إلى «أن الإصلاحات العديدة التي سار عليها الرئيس حسني مبارك، والمواجهة القوية للإرهاب، ولاستمرار السير على هذا الدرب حتى يستتب الأمن في طول البلاد وعرضها وتنجح الإصلاحات الهامة لازدهار مصر وتقدمها وزيادة إنتاجها، وتخفيض البطالة ورفع مستوى الطبقات المطحونة بزيادة دخلها، يجب علينا جميعًا أن نتوجه في الأسبوع الأول من أكتوبر القادم إلى صناديق الاستفتاء ونقول نعم لحسني مبارك رئيسًا لجمهورية مصر لفترة ثالثة، لا يصح بتاتًا أن يتقاعس أي حامل للبطاقة الانتخابية لهذا الواجب نحو مصر ومستقبلها والأجيال القادمة، حق الانتخاب الذي كفله لنا الدستور يجب أن نعض عليه بالنواجز ونقدم به لما نراه لمصلحة البلاد، والله يلهمنا الصواب والحكمة لصالح مصر ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة»[٣٠].

ومن هنا يتضح موقف الأقباط من قضية الديمقراطية حيث أكد الأقباط على بعض أبعاد الديمقراطية خاصة حرية الرأي والمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، ولكنهم استخدموا آلية الإزاحة فيما يتعلق بالأبعاد الساخنة للديمقراطية والمرتبطة بتداول السلطة وتعديل الدستور واستمرار العمل بقانون الطوارئ، وهو ما يؤكد رأي البابا شنودة عندما أكد على ولاء الأقباط وإخلاصهم للنظام السياسي القائم وأنهم لا يمكن أن يكونوا معارضة للحكم.

خامسًا: قضية المواطنة:

لقد جاءت قضية المواطنة في مقدمة أولويات القضايا التي اهتم الأقباط بمعالجتها من خلال منبر وطني، حيث أفردوا لها مساحة كبيرة، وتعددت أبعاد قضية المواطنة حيث تناولوا الاعتداءات التي حدثت للأقباط في أماكن متفرقة بسبب انتماءاتهم الدينية، ورفضوا الاتهامات التي وجهت إلى الأقباط وتشير إلى وجود تطرف مسيحي، وطرحوا طرق مواجهة الفتنة الطائفية، وطرق تحقيق المواطنة الكاملة للأقباط، ورفضوا التدخل الأجنبي لحل مشكلات الأقباط باعتبارها أحد الشئون الداخلية، وأشادوا بموقف الدولة ومسئوليها لمبادراتهم الطيبة واستجاباتهم لبعض المطالب القبطية، وأخيرًا أكدوا على الوحدة الوطنية والمحبة المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين باعتبارهم شركاء في وطن واحد.

وفي إطار معالجة قضية حقوق المواطنة يشير الأقباط إلى الاعتداءات والمذابح التي يتعرض لها الأقباط نتيجة لانتمائهم الديني من قبل الجماعات الإسلامية الإرهابية وعجز الدولة عن حمايتهم على الرغم من أنهم جزء من رعاياها، وهنا يشير أنطون سيدهم فيقول «حقيقة أنه ليل دامس الظلام والظلم، بل هو كابوس مفزع، كلما ظننا أننا صحونا منه، نجد أنفسنا قد استغرقنا فيه، لقد أصبحت مذابح الأقباط الأبرياء المسالمين متتالية متلاحقة بدون ذنب أو جريرة غير أنه انتقام لقتل البوليس لاثنين من الجماعات الإرهابية،

ما دخل الأقباط في هذا الموضوع، فهل كلما حصلت موقعة بين قوات الشرطة والجماعات الإرهابية، تقوم الأخيرة بالانتقام من الأقباط؟.. أين أنت أيتها الحكومة؟ وأين سلطاتك وقواتك الكبيرة لحمايتنا من هذا الإرهاب البشع؟ إني آسف جدًا أن أكتب بأن الحكومة فشلت تمامًا في حفظ الأمن الذي هو واجبها الأول.. إن هذه الجماعات تعيش في المنطقة متجبرة متوحشة مدججة بأحدث الأسلحة، والشرطة أضعف من أن تقف في وجههم وتجعلهم يلزمون حدودهم»[٣١].

وفي إطار قضية المواطنة يشير الأقباط إلى عدم وجود تطرف قبطي، وفي هذا يؤكد أنطون سيدهم أنه قد «ظهرت في الفترة الأخيرة أقوال وتصريحات وكتابات بالادعاء بوجود تطرف قبطي محاولين بذلك التهوين مما حدث من اعتداءات جسيمة وخطيرة على الأقباط وكنائسهم وممتلكاتهم في مدينتي المنيا وأبو قرقاص ومدن المحافظات الأخرى، ملقين في فكر المستمعين والقراء أن هناك تطرف من الجانبين الإسلامي والمسيحي وبذلك يكون الموضوع متساويًا، فهنا خطأ وهناك خطأ، والحكومة معفاة من اللوم والمؤاخذة، وهي مغالطة فاحشة وتعتيم مقذع على أحداث وظاهرة قد تكون مقدمة لتطورات لا تحمد عقباها قد تؤدي بالبلاد إلى مآسي هي في غنى عنها»[٣٢].... «كفى أيها الكتاب الإجلاء من افتعال للأسباب لتبرير المذابح ضد الأقباط، لقد أصبحت كتاباتكم منفرة للجميع، وما هي إلا حجج مفضوحة للتغطية على هذه الأحداث الدامية التي لا ترضي أي مواطن عاقل يحس ويشعر بهذه الاعتداءات الفاجرة ضد إخوانه في الوطن، وبدلاً من هذا الدفاع المجوج والمعوج اكتبوا عن الطريقة المثلى لإيقاف نزيف الدم الذي يحيق بالأقباط»[٣٣].

وفي إطار البحث عن الطريقة المثلى لمواجهة الفتنة الطائفية يشير أنطون سيدهم إلى ضرورة «تربية الصغار على روح المحبة والسلام بدلاً من شحنهم بأفكار خاطئة عن المسيحية والأقباط.. ومراجعة الكتب الدراسية وما فيها من مساس بالدين المسيحي.. والإذاعات المسموعة والمرئية وما تحويه من تعبئة لشعور الكراهية والحقد، وتنقيتها من كل ذلك وأن في الدين الإسلامي كل الحب والعلاقات الطيبة بالمسيحية التي يجب أن تحويها

الإذاعات المختلفة.. ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي بالشباب إلى اعتناق مبادئ العنف والتخريب.. وقيام القيادات الشعبية والحزبية والدينية بالاجتماع بالجماعات الدينية المتزمتة ومناقشتها في موقفها من الأقباط.. ودراسة الأسباب الخفية التي تحرك هذه الجماعات ضد الأقباط»[٣٤].

وفي إطار بحث الأقباط عن طرق تحقيق المواطنة يشير يوسف سيدهم أن هناك «بعض الأفكار الواجب أخذها بجدية ودراسة تطبيقها إذا أردنا أن نرسخ قيم المساواة والمعاملة بالمثل بين المصريين وهي: تحرير تراخيص بناء وترميم وتجديد الكنائس وملحقاتها من كافة أشكال اللوائح والنظم التي تفرض وصاية عليها على المستويين السياسي والأمني.. إعلاء مبادئ الكفاءة والإخلاص والإتقان والخبرة كأسس شغل المناصب القيادية والوظائف العليا ورفع الحظر غير المقنن المفروض على الأقباط لإبعادهم عن تلك المناصب.. وضع حد لتجاهل الأقباط في المشاركة الحقيقية في المؤسسات التشريعية والبرلمانية عن طريق الاهتمام بترشيحهم في الانتخابات وعدم محاربة من يقدم منهم على ذلك الواجب الوطني.. الحرص على أن تعود الحقبة القبطية لتشغل مكانها في التاريخ المصري كجزء لا يتجزأ من تاريخ المصريين جميعًا ومدعاة فخر لهم لا يصح لأمة عاقلة متحضرة أن تتنصل منه وتتجاوزه كلما مرت عليه.. اعتبار الأعياد الدينية المسيحية أجازات رسمية للدولة أسوة بالأعياد الدينية الإسلامية.. إصدار عملة ورقية بنكنوت تحمل على أحد وجهيها الشكل المعماري لأثر قبطي سواء كان كنيسة أو دير أو خلافه.. إصدار طوابع بريدية تحمل صور شخصيات قبطية من الشخصيات المرموقة التي ساهمت في شتى جوانب الحياة والعمل الوطني»[٣٥].

وفي إطار معالجة الأقباط لقضية المواطنة قاموا برفض التدخل الأجنبي لحل مشاكل الأقباط وفي هذا الشأن يشير سامح فوزي «إلى توقيع ثلاثة وخمسون مثقفًا قبطيًا ومسلمًا من مختلف التيارات والاتجاهات الفكرية على بيان للأمة نددوا فيه بالتدخل الأمريكي في شئون مصر بحجة الدفاع عن الأقباط وطالبوا بحل مشاكل الأقباط داخل

الإطار المصري وحث المسئولين على ذلك.. ولذا لابد من أن تشكل لجنة عمل لتحديد مطالب الأقباط ورصد متاعبهم وبلورتها في صورة محددة واقتراح الحلول الملائمة حتى يتحول البيان إلى أجندة عمل وطني حقيقي ولا سيما أن الموقعين على البيان من المثقفين بعضهم أعضاء بمجلس الشعب والشورى وبعضهم يعملون في المجال الفني، وجانب منهم في مجال الإعلام المرئي والمكتوب وعدد منهم في مجال التعليم، أي أن مجالات عمل هؤلاء المثقفين هي بعينها مجالات متاعب الأقباط التي تشهد غيابهم»[٣٦].

وفي إطار إشادة الأقباط بموقف الدولة ومبادراتها الطيبة واستجابتها لمطالب الأقباط يشير يوسف سيدهم إلى «الاستجابة الفورية الحاسمة من الأستاذ الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي لما نشرته وطني عن عقد امتحان لطلبة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية يوم ٧ يناير الذي وافق عيد الميلاد المجيد حيث تفضل السيد الوزير مشكورًا بالتأكيد على تعليمات المجلس الأعلى للجامعات بألا تعقد امتحانات في مناسبات أعياد المسيحيين وبناء عليه تم تأجيل موعد الامتحان.. صدور القرار الجمهوري رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٨ بإنشاء كنيسة الأنبا أنطونيوس للأقباط الأرثوذكس بمدينة حوش عيسى بمحافظة البحيرة بحضور القيادات الدينية والسياسية والشعبية.. المبادرة الطيبة التي كانت مفاجأة سارة للكثيرين من الأقباط ليلة عيد الميلاد المجيد حين قام التليفزيون المصري بإذاعة الاحتفالات والصلوات المقامة بتلك المناسبة بالكاتدرائية المرقسية على الهواء مباشرة بعد أن كان المعتاد في السنين السابقة أن يتم تسجيلها وإذاعتها مساء اليوم التالي.. تبني مصر كلها ممثلة في وزارة السياحة ووزارة الثقافة وهيئة الآثار مشروع إحياء مسار العائلة المقدسة في مصر مساهمة في الاحتفال بالألفية الثالثة لميلاد السيد المسيح.. إن هذه الأمثلة تعتبر علامات مضيئة لما كنا ندعو له ونتطلع إليه من أن يشعر الأقباط أنهم مواطنون لهم كل حقوق المواطنة في هذا البلد ويتمتعون بالمساواة وبالمعاملة بالمثل مع إخوانهم في الوطن فتكون بذلك الوحدة الوطنية وحدة معاشة وملموسة في الحياة اليومية»[٣٧].

وفي إطار معالجة قضية المواطنة قدم الأقباط أخيرًا تأكيدًا على ضرورة الوحدة الوطنية والمحبة المتبادلة بين المسلمين والأقباط باعتبارهم شركاء في نفس الوطن وهنا أشار أنطون سيدهم إلى أنه «بعد أحداث أبو قرقاص والمنيا التي أدمت قلوب المسلمين والمسيحيين الذين عاشوا وآباؤهم على هذه الأرض الطاهرة أجيالاً بعد أجيال، تربطهم المحبة العميقة والود والتعاطف ويظللهم السلام والوئام، مشتركين في أفراحهم وأحزانهم، محتفلين بأعيادهم ومواسمهم، مترابطين متعاونين عند وقوع أي بلاء، لم تفرق بينهم النوائب والأهوال، بل قابلوا كل ما جاءت به الأزمنة متراصين متآخين متحابين، نعم بعد هذه الأحداث وصلتني رسائل كثيرة من مسلمين ومسيحيين يتكلمون عن المحبة التي ظللتهم جميعًا، ويحكون قصصًا عن هذه العلاقة القوية الوثيقة.. إنني أبتهل إلى الله أن يهدي النفوس ويبعد عنا هذه العواصف من الغضب والكراهية الغريبة على روح هذا الشعب الأصيل، وأن تنفتح قلوبنا بما في أعماقها من شعور طيب، يا رب أبعد عنا الأفكار الهدامة الغريبة عنا وظللنا جميعًا بسلامك ومحبتك، أنت السميع المجيب»[٣٨].

ومن هنا يتضح موقف الأقباط من قضية المواطنة بأبعادها المختلفة حيث جاءت في مقدمة الرؤية السياسية للأقباط وشكلت القضية المحورية والهم الأكبر الذي شغل الأقباط على مدار فترة زمنية طويلة.

●●●

استنتاجات:

لقد استخلصنا من خلال قراءتنا التحليلية النقدية لبعض مقالات الرأي بجريدة وطني موقف الأقباط من القضايا الرئيسة للمجتمع المصري منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية الألفية الثانية والتي جاءت على النحو التالي:

١. جاءت قضية المواطنة في مقدمة القضايا التي اهتم بها الأقباط، حيث طالبوا بالمواطنة الكاملة وضرورة إلغاء معايير الاختلاف التشريعي ومعايير الفرز بين المسلمين والمسيحيين في شتى المجالات، ورفضوا الاتهامات التي تؤكد على وجود تطرف مسيحي، ونادوا بالوحدة الوطنية ورفضوا أي تدخل أجنبي في الشئون القبطية.

٢. ثم جاءت قضية التنمية في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على ضرورة التنمية وفق آليات السوق الرأسمالي وضرورة بيع القطاع العام الذي استشرى فيه الفساد، وطالبوا بتنمية مستقلة بعيداً عن المنح والقروض والاستهلاك، وطالبوا كذلك بالحد من الزيادة السكانية التي تؤثر بالسلب على التنمية والإصلاح الاقتصادي.

٣. ثم جاءت قضية العدالة الاجتماعية في المرتبة الثالثة من حيث الاهتمام، وتبنى الأقباط رؤية ضيقة للعدالة الاجتماعية حيث أكدوا على مظاهر عدم المساواة في حقوق المواطنة بين المسلمين والأقباط وطالبوا بالمساواة على المستوى التشريعي والقانوني والسلوكي والحياتي.

٤. ثم جاءت قضية الديمقراطية في المرتبة الرابعة من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على الحرية التي يمنحها النظام، وضرورة توسيع قاعدة المشاركة في الانتخابات العامة.

٥. ثم جاءت القضية العربية في المرتبة الخامسة من حيث الاهتمام، وأكد الأقباط على موقف مصر المشرف في حرب الخليج الثانية، ومحاولة وضع أسس جديدة للعمل العربي المشترك، وطالبوا بضرورة التمسك بالاتفاقيات السلمية مع إسرائيل.

وتشكل هذه الرؤى السياسية للأقباط مجمل مواقفهم من القضايا المطروحة على الساحة المجتمعية المصرية خلال مرحلة الدراسة، وعبر أحد المنابر التي فتحت أبوابها لتبني وجهة نظر الأقباط والتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية المصرية، وبالاطلاع وجدنا تباينًا واضحًا في الاهتمام ببعض القضايا التي شغلت الرأي العام المصري تاريخيًا حيث اهتم الأقباط بقضايا وتراجع اهتمامهم بقضايا أخرى مثلهم في ذلك مثل باقي الخطابات السياسية على الساحة المصرية والتي تتباين اهتماماتها بنفس القضايا المجتمعية فتركز على قضايا وتهمل أخرى حسب توجهاتها وإيديولوجيتها ومواقفها من السلطة السياسية الحاكمة وحسب ظروف المجتمع وإلحاح القضايا ذاتها.

●●●

obeikan.com

هوامــش الفصل الثالث:

١. رجب البنا، الأقباط في مصر والمهجر: حوارات مع البابا شنودة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠١، ص. ص ٩٩-١٠٠.

٢. يوسف سيدهم، مقابلة شخصية مع الباحث، يوليو ٢٠٠٤.

٣. سامح فوزي، مقابلة شخصية مع الباحث، يوليو ٢٠٠٤.

٤. فريتس شتيبات، الإسلام شريكًا، ترجمة عبد الغفار مكاوي، عالم المعرفة، العدد ٣٠٢، إبريل ٢٠٠٤، ص١٣٢.

٥. المصدر نفسه، ص. ص ١٤٨-١٤٩.

٦. رجب البنا، الأقباط في والمهجر: حوارات مع البابا شنودة، مصدر سابق، ص. ص ١٠٠-١٠١.

٧. يوسف سيدهم، مقابلة سابقة.

٨. صليب بطرس، ترشيد الإدارة ليس بديلاً، وطني، ١٩٩٠/٤/٢٩.

٩. صليب بطرس، الإصلاح الاقتصادي في أعين المراقبين، وطني، ١٩٩٥/٩/٢٤.

١٠. صليب بطرس، برنامج الإصلاح في عين مدير الصندوق، وطني، ١٩٩١/٥/١٩.

١١. صليب بطرس، اقتراحان، وطني، ١٩٩١/٥/١٢.

١٢. صليب بطرس، الاقتصاد المصري والطعمية!، وطني، ١٩٨٧/١/٢٥.

١٣. صليب بطرس، بيان الحكومة، وطني، ١٩٨٧/١/٤.

١٤. صليب بطرس، وحدة مصر واجب قومي، وطني، ١٩٩٠/٤/٨.

obeikan.com

١٥. صليب بطرس، التنمية الاقتصادية.. من يدفع ثمنها؟، وطني، ١٩٩٢/٦/٢٨.

١٦. أقباط المهجر بأوروبا، نداء من أقباط المهجر بأوروبا إلى السيد رئيس الجمهورية وإخواننا المسلمين، وطني، ١٩٩٢/٦/٧.

١٧. سليم نجيب، الحوار.. وماذا بعد؟، وطني، ١٩٩٤/٨/١٤.

١٨. يوسف سيدهم، هموم قبطية (٢)، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.

١٩. يوسف سيدهم، على هامش «الكشح»؟ أين مواطن الخلل فيما يحدث؟ وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.

٢٠. سامح فوزي، المساواة المفقودة!، وطني، ٢٠٠٠/٢/٦.

٢١. صليب بطرس، خواطر وأحداث، وطني، ١٩٨٩/٣/٢٦.

٢٢. أنطوان سيدهم، الإصلاح الاقتصادي، وطني، ١٩٩١/٥/٢٦.

٢٣. سامح فوزي، تساؤلات الخريف في العلاقات المصرية الأمريكية، وطني، ١٩٩٧/١١/٢.

٢٤. سامح فوزي، عندما تتقاطع الدوائر، وطني، ١٩٩٥/٩/١٧.

٢٥. سامح فوزي، مواقف الليكود.. والبحث عن السلام، وطني، ١٩٩٦/١٠/١٣.

٢٦. صليب بطرس، لو كنت المسئول وأزمة الإسكان، وطني، ١٩٨٩/٣/١٩.

٢٧. أنطوان سيدهم، د. فرج فودة في ذمة الله، وطني، ١٩٩٢/٦/١٤.

٢٨. رأي وطني، انتخابات مجلس الشعب القادمة، وطني، ١٩٩٥/٩/٣.

٢٩. يوسف سيدهم، هموم قبطية، وطني، ١٩٩٥/٩/٣.

٣٠. أنطوان سيدهم، حسني مبارك ترشيحه وانتخابه، وطني، ١٩٩٣/٧/٢٥.

٣١. أنطون سيدهم، أما لهذا الليل من آخر، وطني، ١٩٩٢/٦/٢٨.

٣٢. أنطون سيدهم، لا تطرف قبطي، وطني، ١٩٩٠/٤/٢٢.

٣٣. أنطون سيدهم، المغالطات والمهاترات، وطني، ١٩٩٢/٦/٢١.

٣٤. أنطون سيدهم، العلاج السليم للفتنة الطائفية، وطني، ١/ ١٩٩٠/٤.

٣٥. يوسف سيدهم، قبول الآخر يرسخ المساواة ويثمر المعاملة بالمثل، وطني، ١٩٩٨/١٢/٢٧.

٣٦. سامح فوزي، المثقفون يطالبون بحل مشاكل الأقباط، وطني، ١٩٩٧/١١/١٦.

٣٧. يوسف سيدهم، فلتستمر هذه المبادرات الطيبة، وطني، ١٩٩٩/١/١٠.

٣٨. أنطون سيدهم، محبة عميقة وود أصيل، وطني، ١٩٩٠/٤/٨.

●●●

obeikan.com